الفصل الأول

فرصة تحديد حقبة من الزمن

يبدو الوضع العالمي الحالي باعثا على الكآبة، وأحيانا يبدو طاغيا. والإرهاب هو الآن جزء من نسيج الحياة العصرية، في أفضل الحالات نتعايش معه وفي أسوأ الحالات نموت بسببه.والمسألة هي "متى " وليست "هل" ستعاني الولايات المتحدة من عمل إرهابي كبير آخر، لعله ينطوي على استعمال سلاح تدمير شامل، لقد قطعت كوريا الشمالية وإيران خطوات هامة نحو إنتاج مادة نووية متفجرة، وفي حالة كوريا الشمالية إنتاج أسلحة نووية. والسلام في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين يظل بعيد المنال. ونسبة كبيرة من سكان العالم تعاني من الفقر، مع وجود ما يقرب من ثلاثة بلايين إنسان، أي نحو نصف سكان الكرة الأرضية يعيشون على ما قيمته دولاران أو أقل في اليوم. ومحنة هؤلاء الناس تتفاقم في أغلب الأحيان بمرض الإيدز HIV/AIDS، وأمراض أخرى تنتشر بالعدوى. والوضع في دارفور (في غربي السودان) ما هو إلا الأحدث في سلسلة طويلة من المآسي التي تؤكد حقيقةَ أن أكبر تهديد للعديد من الأفراد في سائر أنحاء العالم إنما ينبثق من أعمال حكوماتهم أو من أعمال مواطنيهم. ومبدأ الحماية للإنتاج المحلي حقق عودة مستمرة لجهود التوسع في التجارة الحرة في مقابل مصالح خاصة في أوروبا، والولايات المتحدة وأمكنة أخرى. ثم إن الولايات المتحدة، بعد انتصارات باهرة على ساحة المعركة، قد تبين لها أنه من الصعب إلى حد استثنائي أن تنشر الاستقرار سواء في أفغانستان أو في العراق. والعراق على نحو

خاص برهن أنه ساحة اختيار حرب مكلفة، حرب فجرت نقاشا واسعا في الولايات المتحدة وفي العالم بأجمعه حول السياسة الخارجية الأمريكية وحول كيفية استخدام الولايات المتحدة قوتها الهائلة. والحقيقة أنه منذ حرب فيتنام، وهي آخر حرب مكلفة اختارت الولايات المتحدة خوضها، لم تبرهن السياسة الخارجية الأمريكية أنها موضوع مثير للجدل وليست لها شعبية لا في الداخل ولا في الخارج كما هي الحال الآن.

مع ذلك، وبالرغم من هذه الصعوبات وغيرها لا يزال الزمن عبارة عن لحظة فرصة نادرة متاحة للولايات المتحدة والعالم. فالولايات المتحدة بالعمل مع حكومات القوى العظمى الأخرى، لا تزال قادرة على تكييف مجرى القرن الواحد والعشرين والتوصل إلى عالم يتميز إلى درجة مذهلة بالسلام والازدهار، والحرية لمعظم بلدان العالم وشعوبه.

والفرصة، مع ذلك، هي مجرد هذه الإمكانية. الفرصة تمثل احتمالا وليس أمرا لا بد منه. وهذا ما يفسر جزئيا سبب عيشنا في زمن يطلق عليه من قبل العديدين وصف ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. هذه الأوصاف تقول لنا أين كنا، وليس أين نحن الآن، بالأحرى لا تقول لنا إلى أين نحن متجهون. والحقبة الحالية لا تكتسب اسمها إلا عندما نرى ما الذي ستفعله الولايات المتحدة والعالم بهذه الفرصة. هذا يعني أن هذه الحقبة يمكن أن تتحول إلى حقبة من السلام والازدهار المستدام،

وذلك يمكن أن يحدث إذا ما نجحت أمريكا بمكانتها الأولى في ترجمة هذه الحقبة إلى تأثير وترتيبات دولية فعالة أو قد تتحول هذه الحقبة إلى حقبة من التعفن التدريجي فتكتسب صفة العصور المظلمة الحديثة، نتيجة فقدان الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى القدرة على السيطرة وبالتالي تتسم هذه الحقبة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول العاجزة وتزايد الإرهاب وعدم الاستقرار[2]، مع ذلك ثمة إمكانية ثالثة هي أن هذه الفترة سينظر إليها على أنها حقبة أُخرى بين حربين، أو بصورةٍ أدق على أنها حقبة داخل الحرب الباردة، هي ضمن نفس الكفاح الذي استمرّ نصف قرن مع الاتحاد السوفييتي من جهة ومنافسة أُخرى من هذا القبيل من جهةٍ أُخرى، الأرجح أن تكون بين الولايات المتحدة والصين.

في صميم الفرصة توجد حقيقة أننا نعيش في زمنٍ احتمال الحرب فيه بين الدول هو أقل مما كان على مدى عدة قرون، كما أن احتمال النزاع فيه بين القوى الكبرى في هذه الحقبة أمرٌ مستبعد. لقد شدّد الرئيس جورج دبليو بوش على هذه النقطة في تقديمه لاستراتيجية الأمن القومي لإدارته عام 2002، إذ قال: "اليوم أمام الأسرة الدولية أفضل فرصةٍ منذ نشوء الدولة-الأمة في القرن السابع عشر لبناء عالمٍ تتنافس فيه القوى العظمى سلمياً بدلاً من مواصلة استعدادها للحرب."[3] من الصعب المبالغة في أهمية هذا التطوّر. إنه يمثّل ابتعاداً أساسيّاً عن بضع مئاتٍ من

السنين في التاريخ الماضي، كان خلالها تعريف الصراع في العالم بأنه إلى حدٍّ كبير صراعٌ بين دولتين كبريين أو بين قِوى عظمى. فالقرن العشرون، على سبيل المثال، كان يسيطر عليه الصراع بين البلدان الليبرالية بصورة أساسيّة (بقيادة بريطانيا العظمى، وفرنسا والولايات المتحدة) و بلدانٍ مستَبِدّة ذات صفة عسكرية (ألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن، والاتحاد السوفييتي في النصف الثاني). إن هذا الصراع تخللته ثلاثة حروبٍ عالمية، اثنتان منها كانتا شديدتي السخونة، أما الحرب الثالثة فكانت في معظمها (وهذا ما نحمده) باردة. كانت هناك تهديدات تستهدف الوجود ضد الولايات المتحدة وحلفائها، لكن هذه التهديدات انبثقت من منافسات القوى العظمى.

أما القرن الواحد والعشرون فمختلفٌ اختلافاً شاسعاً. فلأول مرةٍ في التاريخ الحديث لا تنخرط القوى الكبرى في عالم اليوم- وهي حاليّاً الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، وروسيا، واليابان، وربما الهند-في صراعٍ كلاسيكيٍّ للسيطرة على حساب بعضها بعضاً. هنالك بضع مطالباتٍ بأرض. في المستقبل المنظور الحرب بين دولتين أو أكثر من هذه الدول المتصارعة على الحدود هي أمرٌ بعيد الاحتمال إلى أبعد حدّ، وهي في بعض الحالات، لا تخطر بالبال.

لا يوجد حدٌّ فاصلٌ عقائديٌّ أساسي يجعل إحدى القِوى الكبرى تحشد ضد قوةٍ كبرى أُخرى في العالم، ومن المؤكد أنه لا

يوجد شيء يُقارَن بمحور "الشيوعية ضد العالم الحر" الذي اتصفت به الحقبة السابقة. تُشارك حكوماتٌ عديدة في وجهة النظر القائلة إن "قوات جديدة"، من ضمنها الإرهاب، المرض، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهذه كلّها تشكّل أكبر تهديدات للأمن والاستقرار. والقوى الكبرى كافةً (بل جميع البلدان من الناحية الافتراضية، سواءٌ كانت بلداناً متوسطة أو صغيرة) تتشارك في مصلحة الحفاظ على الاستقرار الذي يوفّر السياق اللازم للتفاعلات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الجميع.

إضافةً إلى ذلك فإن عدد البلدان التي يمكن وصفها بدقّة بأنها بلدانٌ كاملة الديمقراطية أو مقاربة للديمقراطية (أكثر من 100) هو العدد الأعلى في التاريخ، وهذا يمكن أن يُقال أيضاً عن اقتصاديات السوق[4]. هذا كلّه يبشّر بالخير ليس من أجل المستويات التي نسعى إليها في مجال حقوق الإنسان والرخاء فحسب، بل أيضاً من أجل السلام، إذ أن هناك أبحاثاً علميّة كثيرة تقول إن الديمقراطيات الناضجة هي أقلّ احتمالاً بأن تشن الواحدة منها حرباً على غيرها مما هي الحال بالنسبة لبلدانٍ لم تتجذّر فيها الديمقراطية أو لا توجد فيها أصلاً[5].

نحن لسنا مدينين بهذا الحظ الجيّد إلى الردع النووي، الذي كان ركيزة السلام بين القوتين المسيطرتين طوال الحرب الباردة. ومع أن الردع مستمرّ في مفعوله، فإن القوى الكبرى في عالم اليوم لا تشعر بقلقٍ فاعلٍ تجاه نيات بعضها بعضاً النووية. الأهم من ذلك

هي حقيقة أن قوة الولايات المتحدة - ولاسيما قوتها العسكرية- واضحة إلى حدّ أنها تثبط أي نوعٍ من العدوان المباشر من قبل دولة أُخرى. ولا يقلّ عن ذلك أهميّةً، وبغض النظر عن الخلافات الحادة التي ظهرت مؤخراً حول العراق ومسائل أُخرى، أن القبول الدولي أو على الأقل غض النظر عن القوة الأميركية والغاية الأميركية، لا يزال عالياً إلى حدّ أن القوى الأُخرى لا تميل كرد فعلٍ منها إلى مقاومة ما تفعله الولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم. فما من دولةٍ من الدول الكُبرى ترى في الولايات المتحدة صيغة معاصرة ما لألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر مثلاً، أي كبلدٍ يهدف إلى السيطرة على القارة ويسعى إلى فتوحاتٍ استعماريّة لا بدّ، بالنتيجة من الردّ عليها.

ما من بلدٍ بمفرده عبر التاريخ امتلك قوةً أعظم مما تملكه الولايات المتحدة حالياً، وقلةٌ من البلدان أو الإمبراطوريات حظيت بميزاتٍ على البلدان المعاصرة لها كالتي تتمتّع بها الولايات المتحدة الآن. تُنفِق الولايات المتحدة الآن ما يقرب من 500 بليون دولار سنويّاً على الدفاع، أي أكثر مما تنفقه الصين، وروسيا، والهند، واليابان، وكل أوروبا مجتمعةً. إن الميزة النوعية للقوة العسكرية الأميركية بلغت حداً لا يستطيع معه أيّ بلدٍ آخر أن يُقارن بين قواته والقوات المسلحة الأميركية في قدرتها على التنقل والدقة وتحقيق الإصابة القاتلة. لا توجد قوةٌ مقابلة توازن قوة الولايات المتحدة. يتصف عالم اليوم بتفوّقٍ أميركيٍّ دراماتيكيٍّ-أي اختلال توازن القوى بصورة حاسمة.

أكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة تتمتّع بترفٍ نادرٍ هو تركيز ميزانيتها الدفاعيّة بالكامل تقريباً على الخارج–في أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط الأوسع. وحتى بإقدامها على زيادةٍ حادة في الإنفاق على الأمن داخل أراضيها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة تُنفق فقط ما بين 10 و 15 بالمئة من الأموال التي تنفقها على الأمن، على ما يوصف أنه دفاعٌ ذاتيٌّ ضد التهديدات الخارجية. تاريخيّاً، كانت القوى العظمى تنفق جزءاً كبيراً من مواردها لصدّ جيرانٍ أقوياء وليسوا أصدقاء. على عكس ذلك فإن الدولتين المجاورتين مباشرة للولايات المتحدة هما أكبر شريكتين تجاريتين لها. وليس هناك تهديدٌ ذو بالٍ في نصف الكرة الغربية. وبالتالي فإن الكثير مما تخصصه الولايات المتحدة للأمن القومي متاحٌ لاستعماله في أمكنة أُخرى من العالم

والقوة الأمريكية اقتصادية أيضاً. إن الناتج الوطني العام في الولايات المتحدة، وهو أكثر من 11 تريليون دولار، يزيد عن 20 بالمئة عن المردود العالمي،أي ما يعادل مجموع المردود السنوي من البضائع والخدمات في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين معاً، أو اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين.إن الأداء الاقتصادي العالمي مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي الأميركي. والوصول إلى السوق الأميركية أمرٌ جوهري، فالولايات المتحدة، بعدد سكانها الأقل من 5 بالمئة من سكان العالم، تستورد 18 بالمئة مما تصدره معظم بلدان العالم. والاستثمار

الأميركي هو في الغالب دافعٌ رئيسي للتنمية الاقتصادية في أمكنة أُخرى من العالم. ويظل الدولار أقرب شيء موجود لأن يكون عملة دولية.

ثم إن وزن الولايات المتحدة السياسي ليس أقلّ أهمية. فعندما بدأ التفكير بإيجاد الأمم المتحدة في أربعينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذّين مُنِحوا سلطة النقض (الفيتو). وكانت الولايات المتحدة الأولى بين دولٍ متساوية آنذاك ولا تزال هكذا حتى الآن. وفي أوضاعٍ تتراوح بين الشرق الأوسط وكوريا الشمالية من جهة وكولومبيا السودان من جهةٍ أُخرى، تكون الولايات المتحدة هي الغوريلا التي يُضرَب بها المثل وتزن 800 باوند، سواء أكانت في الغرفة أم لا. وما تختار الولايات المتحدة أن تفعله، وما تختار أن تمتنع عن فعله، يمكن أن يكون له، بل يكون له في الغالب، تداعيات عميقة. وهذا النفوذ السياسي يعززه المدى الثقافي الأميركي: تأثير الجامعات الأميركية وتأثير هوليوود والتلفزيون الأميركي، ووسائط الإعلام التي مقرها في الولايات المتحدة، والأفكار التي يولدها المجتمع الأميركي. فالولايات المتحدة هي في آن واحد نموذجٌ وواسطة للتغيير العالمي.

هذه القوة كلُّها لا تضمن عصراً من السلام الدائم ولا تعني أن التاريخ قد انتهى أو أننا آمنون. من المحتمل أن تنبثق تحديات تقليدية للسيطرة الأميركية. أحد هذه التحديات التي تواجهها

السياسة الخارجية الأميركية هو ضمان عدم إحياء التنافس بين القوى العظمى بمقياس الحقبة السابقة. لسوء الحظ، أن الخمس عشرة سنة الأولى في حقبة ما بعد الحرب الباردة لا توفر ذلك القدر من الأسباب الوجيهة للتفاؤل في هذا المجال. فما لم تحدث تغييراتٌ هامة في السياسة الخارجية الأميركية، سيكون شبه مؤكدٍ أننا سنرى عودة عالمٍ يكون تعريفه بسياسة توازن القوى، وهكذا أمرٌ ستجد الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأُخرى أنفسها متباعدةً عن بعضها بعضاً وعاجزةً عن تكريس مواردها بالإقدام على ما هو في الواقع التحديات الحقيقية في هذا الزمن، أي التحديات الناجمة عن العولمة وعن عددٍ من الدول متوسطة الحجم والضعيفة.

ومهما كانت عظمة القوة الأميركية مهما كان احتمال أن تبقى على ما هي عليه، فإن هذه القوة ليست بغير حدود. إن عدد العسكريين الأميركيين في الخدمة الفعلية يُناهز 1.4 مليون، أي أقل قليلاً مما كان العدد عند نهاية الحرب الباردة، وكان وقتها مليونين. ومع أن بعض هذا التخفيض يمكن أن يُعزى إلى تحسينات في التكنولوجيا والأمور التكتيكية، وهذا بدوره يسمح بتخفيض عدد الجنود دون تخفيض الفاعلية القتالية بشكلها الكامل، وتبقى الحقيقة أن النوعية لا يمكن أن تكون دائماً تعويضاً كاملاً عن الكمية. إن بعض المهمات (ولا سيما تلك التي لا تتطلّب قتالاً في ساحات قتالٍ مفتوحة على نحو عمليات تحقيق الاستقرار عقب

نزاعٍ مسلّح) تتطلّب قدراً كبيراً من القوة البشرية. والنتيجة عندها أن الولايات المتحدة ستكون معرضةً لضغطٍ شديد من أجل الرد على أزمةٍ كاملةٍ في شبه الجزيرة الكورية بدون أن تُنقِص التزامها في العراق-أو أن تحاول تكرار ما تفعله في العراق في أي مكانٍ آخر أو أن تتدخل على نطاقٍ واسعٍ في أزمةٍ إنسانية كالتي نشهدها في دارفور.

والولايات المتحدة مُجهدة أيضاً مالياً. فالحكومة الأميركية، التي كان يمكنها أن تُفاخر بفائضٍ كبيرٍ في الميزانية قبل بضع سنواتٍ فقط تعاني الآن من عجزٍ مالّي يبلغ أكثر من 400 بليون دولار سنويا، نتيجةً لتخفيض الضرائب، والإبطاء في النمو الاقتصادي أكثر مما كان مأمولاً به، وزيادة ضخمة في الإنفاق على الاستحقاقات (معظمها بسبب التقاعد أو (سببٌ صحي) والبنود الاستنسابية، أي كل شيء آخر، ابتداءً من الأمن الوطني والدفاع إلى التعليم وبناء الطرق. ويستحيل تجنّب مسائل من مثل كيف يُعنى المجتمع الأميركي بنفسه مع ازدياد عدد ولادات الأطفال وارتفاع معدل حياة الأشخاص[6]. ومما يزيد الأمور سوءاً الارتفاع في الوقت ذاته للعجز الحالي في الحسابات (بصورة أساسية الحسابات التجارية)، الذي يبلغ الآن أكثر من 600 بليون دولار سنوياً، وهو رقم يقارب 6٪ من الناتج العام. يعتمد الاقتصاد الأمريكي بصورة متزايدة على استعداد الحكومات والمؤسسات الأجنبية على الاحتفاظ برصيد كبير من الدولارات. وقد يستمر

الوضع الحالي بعض الوقت، إذا أخذنا بالاعتبار أنه يناسب المصالح المباشرة لجميع الأطراف، ولكنه لا يمكن أن يستمر ولن يستمر إلى ما لا نهاية. (إذا استخدام كلام الاقتصادي هيرب ستين وكررناه بعبارات أخرى، نقول "أن ما لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، لن يستمر") إنها مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الأجانب بالشعور بالقلق (إذا إذا لم نقل بالشعور بالإجهاد) من جراء استمرار تكديس الدولارات، وهم عندما يفعلون ذلك يعمدون إلى بيع بعض هذه الدولارات التي يمتلكونها أو يعمدون إلى خفض معدل تكديس دولارات إضافية. وعندما يحدث ذلك، فالسؤال الوحيد هو ما إذا كان تعديل قيمة الدولار إلى الأدنى هو أمر تدريجي ويمكن السيطرة عليه أو أنه أمر سريع الحدوث ومؤلم للغاية في تأثيراته.

من المؤكد أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتبنى سياسات تؤدي إلى زيادة في قدرتها العسكرية أو إلى تخفيض في نقاط الضعف في اقتصادها. فالولايات المتحدة بإمكانها أن تتحمل زيادة في الإنفاق العسكري بدون أن تعرض للخطر الاقتصاد الأمريكي. لقد أنفقت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، نسبة مئوية أعلى من ناتجها القومي على الدفاع. ولكن الزيادات الإضافية الكبيرة في الإنفاق على الدفاع سترفع معدل العجز وتنقص الإنفاق الفيديرالي على برامج أكثر شعبية. وبالمثل، تستطيع الولايات المتحدة أن تزيد الضرائب، أو أن تخفض الإنفاق

الاستنسابي أو ما تنفقه على الاستحقاقات من تقاعد وغيره، ولكن التغيرات الكبيرة تكون غير واقعية من الوجهة السياسية. فمشروع قانون بهذا الشأن يمكن أن تعارضه أكثرية الشعب الأمريكي، بل إن هناك منذ الآن ما يشير إلى مقاومة شعبية للاعتماد الشديد على العناصر الاحتياطية واستعمالها.

إن هذه الاعتبارات كلها تؤكد عدم ملاءمة الديموقراطية الأمريكية لدور إمبريالي[7]. إن الشعب الأمريكي مستعد لأن يضحي في حروب مكلفة تقتضيها الضرورة، كالحرب العالمية الثانية، وأن يأخذ على عاتقه حروباً اختيارية كالتدخلات التي حدثت في البوسنة وكوسوفو، ما دامت هذه لا تثبت أنها مكلفة. ولكن الحروب الاختيارية المكلفة (على نحو ما أثبتت حرب فيتنام وما أثبتت حرب العراق أنها قد تكون مكلفة) فإنها تتطلب تضحية غير محدودة من أجل أهداف غير مؤكدة، وبذلك فإن مثل هذه الحروب الاختيارية المكلفة ببساطة لا يمكن أن تكون مستدامة.

هنالك أيضاً مسألة تعرض أمريكا للخطر، والحقيقة أنه باستثناء الأيام العشرة في شهر أكتوبر عام 1962 عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وشك الدخول في حرب حول إدخال صواريخ سوفيتية إلى كوبا، لم يشعر الأمريكيون وبلدهم إطلاقا أنهم أكثر فقداناً للأمن.

تعرض الأمريكيين للخطر حقيقي، وهذا عائد جزئياً إلى مخلفات الحرب الباردة وكون روسيا لا تزال تملك آلافاً من الرؤوس

النووية، وهذا أكثر مما يكفي لإزالة الولايات المتحدة من الوجود. هنالك أيضاً الترسانة النووية الصغيرة في الصين التي تزداد نمواً (وتتحسن). الخطر الأكبر، مع ذلك، هو المخزون الروسي الكبير من المواد النووية (وربما أيضاً الوسائل أو الأسلحة البيولوجية والكيمائية) التي يمكن أن تنتقل يوماً ما إلى أيدي دول مثل كوريا الشمالية وإيران وجماعات مثل القاعدة، أو أن الإرهابيين قد يتمكنون من العثور على مصدر آخر من الأسلحة المتطورة أو حتى صنع أسلحة الدمار الشامل الأساسية الخاصة بهم[8]. وحتى بدون حدوث هذا التطور، وكما كشف حدث 11 سبتمبر بطريقة صارمة عبر شاشات التلفزيون في سائر أنحاء الولايات المتحدة والعالم، يستطيع إرهابيو هذا الزمن بسهولة دخول الولايات المتحدة والتجول فيها والتسبب في أضرار ببلايين الدولارات وموت آلاف الأشخاص بدون استعمال شيء أكثر تطوراً من أداة قاطعة لفتح الصناديق. إن ا أنفقته الولايات المتحدة على الأمن في الداخل جعل المطارات أكثر أماناً ولكن لا شيء آخر أكثر من ذلك[9].

التعرض للخطر داخلياً يؤكد ضعفا عسكرياً. إن السيطرة على ساحات المعارك التقليدية، حيث يمكن الجمع بين قوات برية، وجوية، وبحرية، شيء، والسيطرة في مناطق المدن القائمة شيء آخر مختلف تماماً. والكثير من الميزات العسكرية للولايات المتحدة غير ذي علاقة بتحدي إقامة أمة-أو دولة-في أماكن مثل أفغانستان والعراق. والدرس الذي يبدو أن حكومات عديدة وأفراداً

عـديدين قـد تعلمـوه من حـرب الخليج عـام 1991 ومن الحـربين الأقرب زمناً في أفغانستان والعراق هو أن المكان الوحيد الذي لا يمكن تحدي الولايات المتحدة فيه هو ساحة المعركة التقليدية التي تُستخدم فيها أدوات الحرب التقليدية. الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل برزت باعتبارها "عوامل المساواة" المفضلة.

هنالك مـجالات أخرى تكون الولايات المتحدة معرضة فيها للخطر، فالولايات المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على استيراد النفط والغاز الطبيعي، ومن ناحية أساسية أكثر يعتمد الاقتصاد الأمـريكي واقـتـصـاديات العـالـم على أنواع الوقـود الناشئـة عن المستحثات. وفقدان تموين كاف من النفط او الغاز الطبيعي أو ارتفاع كبير في أسعارهما يمكن أن يتسبب في حالات خلل اقتصادي، والتسبب في التضخم، وتقويض النمو الاقتصادي. والطاقة هي أحد التعابير عن التكامل الاقتصادي. ان ملايين فرص العمل تعتمد على القدرة على تصدير السلع والخدمات في سائر أنحاء العالم. والمستوردات توفر السلع والخدمات الضرورية، دعك عن النوعية وحرية الاختيار. وإذا استعيدت الحماية التجارية فإنها ستؤثر تأثيرا ترتعد له الفرائص على اقتصاد الولايات المتحدة واقتصادات العالم. وفي الوقت نفسه فان اكتناز الآخرين بلايين الدولارات، يسمح للأمريكيين بأن يستوردوا أكثر مما يصدروا، ويسمح للحكومة بان تنفق أكثر مما تجبي. وإذا ما أعاد الأجانب التفكير بما يختزنونه من الدولارات، فان الحاجة الى رفع معدلات

الفائدة رفعا كبيرا من أجل اجتذاب الدولارات لتمويل سداد الديون الأمريكية واجتذاب موارد الاستثمار، قد تؤدي الى فقدان فرص العمل والى ركود اقتصادي في الولايات المتحدة.

ثم إن أمريكا معرضة لمخاطر عالمية. ففي عام 2003 اظهر انتشار مرض السارس SARS في الصين، كما أظهر من قبله وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز HIV/AIDS) والأنفلونزا، أن الفيروسات لا تحترم أية حدود. فعندما كان الناس في الصين يعطسون، كان سكان كندا والولايات المتحدة يصابون بما هو أكثر من الزكام. وهنالك فيروسات من نوع آخر، ينقلها الفضاء وتصيب بالعدوى أجهزة الكمبيوتر، وهي قادرة على إحداث فوضى شديدة في المجتمع الحديث. وتجارة المخدرات على نطاق العالم تلبي وتؤجج الإقبال الأمريكي على المخدرات (وهي مسؤولة بشكل غير مباشر عن جانب كبير من الجريمة في أمريكا). إن تبدل المناخ في العالم هو نوع آخر لاحتمال تعرض أمريكا للخطر. فمن المفهوم على نطاق واسع أن طريقة استخدام الطاقة في سائر أنحاء العالم تبدل درجة حرارة الغلاف الجوي، وهذا أمر كان قادرا قبل عقود عديدة جدا على تغيير إمكانية زرع محاصيل نباتية أو العيش في المناطق الساحلية.

إن العديد من حالات التعرض للخطر التي ذكرناها هي من ظواهر العولمة التي في صلبها ازدياد حجم نوعية، وأهمية التدفق داخل البلد عبر الحدود، وتعني تدفق الناس، والأفكار، والاحتباس

الحراري، والسلع المصنعة، والدولارات وعملة اليورو، وشارات التلفزيون والراديو، والمخدرات، والجراثيم، والبريد الإلكتروني، والأسلحة وأشياء كثيرة أخرى. المسألة ليست ببساطة أن ما تفعله إحدى الحكومات يؤثر ويتأثر بما تفعله حكومات أخرى، بل هو أيضا واقع أن العديد من أهم القوات في العالم عصية الآن على السيطرة، وفي بعض الحالات، خافية عن معرفة الحكومات.

العديد من جوانب العولمة إيجابي، ومنها الإنترنت، والسفر، والتجارة، وتمويل الاستثمار، وأجهزة الفاكس، وأجهزة الهاتف. والعديد من هذه الظواهر تفعل فعلها في دعم أسباب قوة الولايات المتحدة، اذ أن الأمريكيين (إذا أخذنا في الاعتبار مجتمعهم الديناميكي والمنفتح نسبيا) متكيفون تماما مع مطالب الاقتصاد العالمي الحديث. وحقيقة الأمر، أن العولمة قوة شديدة الفعالية، وهي وراء تحسين مستوى الحياة الأمريكي، وفي بعض الحالات وراء نوعية المعيشة التي توفرها الولايات المتحدة لمواطنيها.

إن التعايش بين ما يمكن وصفها بعوامل انعدام النظام من جهة والنظام في العالم من جهة أخرى ليس بالأمر الجديد. والحقيقة أن التاريخ يمكن فهمه بأنه تاريخ التوازن أو الصراع بين هذين التوعين من العوامل. وأفضل كتاب قرأته عن الشؤون الدولية وكان الأشد تأثيرا في تفكيري – كتاب "المجتمع الفوضوي" لمؤلفه هيدلي بول -Hedley Bull قد اختصر في عنوانه هذه الحقيقة الأساسية، أي أن العالم في أية لحظة هو مزيج من الانضباط والقواعد

الناظمة (المجتمع) من جهة والفوضى من جهة أخرى. لذلك يتقرر التاريخ بدرجة اتفاق القوى الكبرى في حقبة من الزمن على قواعد الطريق-وفرضها على الذين يرفضونها[10].

أي جانب سيكون الفائز في الصراع؟ وماذا ستكون الصفة المميزة الدائمة لعالمنا؟ وهل سينتصر المجتمع على الفوضى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما نوع المجتمع الذي سينشأ؟ اذا كان من المبكر جدا الجواب على هذه الأسئلة، فانه ليس من المبكر جدا التأكيد أن العمل الأكثر تأثيرا هو أفعال الولايات المتحدة-"القوة الأعظم" حسب كلام اوبير فيدرين، وزير خارجية فرنسا السابق.

توحيد العالم

ما الذي يجب أن نفعله الولايات المتحدة؟ ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها ونفوذها لإقناع القوى الكبرى في عالم اليوم، جنبا الى جنب مع أكبر عدد ممكن من البلدان والمنظمات، والشركات الأخرى والأفراد الآخرين بأن يتعهدوا بتأييد مجموعة من القواعد، والسياسات، والمؤسسات، لإيجاد عالم يكون النزاع المسلح فيه بين دولتين أو أكثر هو الاستثناء، ويصعب فيه نجاح الإرهابيين، ويتوقف فيه ثم يتراجع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفتح الأسواق لدخول السلع والخدمات وتكون المجتمعات حرة ومنفتحة على الأفكار، وتتاح لشعوب العالم فرصة طيبة لحياة

مدتها طبيعية، وخالية من العنف والفقر المدقع، والأمراض المميتة. يجب أن تقر سياساتنا بأن العولمة واقع وليست فرصة. وكما قال طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا "نحن الآن جميعا دوليون، شئنا أم أبينا"[11] ولكن ما العمل بشأن العولمة، وكيف نتبارى معها إن هذا أمر ينطوي على الخيار. والخيار أمام الولايات المتحدة هو بين تعددية أطراف فاعلة من جهة، وعودة تدريجية إلى عالم التنافس بين القوى الكبرى أو عالم تطغى عليه قوى تخريبية، أو كلا الأمرين، من جهة أخرى.

ولكي تتاح للولايات المتحدة فرصة النجاح، لا بد لها من أن تقلل النظر الى القوى الكبرى الأخرى على أنها منافسة لها، وتكثر من النظر إليها على أنها شريكة لها. والكثير من ذلك ينطبق على العلاقات مع قوى متوسطة ذات مكانة مؤثرة كالبرازيل في أمريكا الجنوبية ودولة جنوب إفريقيا ونيجيريا في إفريقيا، وكوريا الجنوبية واستراليا في شرق آسيا. ويجب على الولايات المتحدة أن تقبل بعض القيود على حريتها في التصرف، ولا بد لها من بذل جهد مكثف لتكوين إجماع دولي على المبادئ والقواعد التي يجب أن تحكم العلاقات الدولية. كما ينبغي لها أن تستخدم كل أدوات السياسة الخارجية التي بتصرفها، وليس فقط، أو في معظم الأحيان، الأداة العسكرية. كما يجب أن تزيد انخراطها في إصلاح المجتمعات الأخرى. ثمة حاجة للأمريكيين إلى إعادة النظر في بعض أفكارهم التقليدية عن السيادة. وفي كل هذه الأمور لن تتمكن

الولايات المتحدة من الاكتفاء بفرض أفضلياتها. القوة ليست الشيء نفسه كالنفوذ، بل على العكس من المفضل فهم القوة باعتبارها عنصرا محتملا. وهدف السياسة الخارجية هن تحويل هذا المحتمل إلى مؤثر دائم.

هنالك سابقة في محاولة إيجاد عالم تتصرف فيه الدول الرئيسية على نحو بجعل منها نماذج لغيرها. ففي مطلع القرن التاسع عشر، عقدت القوى الكبرى في تلك الحقبة اجتماعا في فيينا واجتمعت لاحقا في مدن أخرى لإيجاد تفاهمات?قواعد للطريق بحسب تعابير هذا الزمن-حول إدارة العلاقات الدولية. كان الهدف"إعداد اتفاق دولي حول طبيعة اتفاقات قابلة للتنفيذ وحول الأهداف والأساليب المسموح بها في السياسة الخارجية"[12]، ومع أن تفاهم أوروبا Concert of Europe كان أقل تواضعا من ذلك، فانه ساعد في المحافظة على السلام عدة عقود بين القوى الكبرى?النمسا، وبريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا-التي كانت في قلب نظام الدول الأوروبية.لم توضع الاتفاقيات إطلاقا في صيغة مؤسسات، أدنى من ذلك أنها لم تكن مصنفة بقوانين كشكل من حكومة عالمية، بالأحرى أن ما نجم عن الاجتماعات كان مجموعة تفاهمات والتزاماً بالتشاور من أجل تجنب حدوث نزاع بين الدول الكبرى كانت أوروبا قد اختبرته لتوها (الحروب النابوليونية) تاركة الى حد كبير جميع الحكومات الخمس أوفر قدرة على مواجهة الضغوط المتصاعدة من أجل تقرير المصير ومن

أجل مزيد من الحرية والفرص، وكانت هذه الضغوط تهدد عالما من الإمبراطوريات والنخب الوراثية الحاكمة[13].

هذه الفترة التي أعقبت مؤتمر فيينا ليست المثال الوحيد للتنسيق بين القوى الكبرى في أحد العصور. ففي زمنٍ أقرب، تمّت المحافظة على برودة الحرب الباردة (المُقابِل لتحولها ساخنة) بواسطة سلسلة من التفاهمات الضمنية أو غير الرسمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[14]. كانت لكلٍ من الدولتين مصلحة في تجنّب حربٍ نوويةٍ ليس بإمكان أيةٍ منهما أن تربحها، ونتيجةً لذلك، تجنبت كلٌ منهما أيّ تدخل مسلح مباشر ضدّ الدولة الأُخرى على أساس أن التصعيد باتجاه حربٍ نووية كان ممكناً جداً. إضافةً إلى ذلك، كان من المقبول تقديم مساعدةٍ عسكريةٍ إلى دولةٍ حليفة أو تابعة، ولكن ليس إلى حدّ التغلُّب على دولة حليفة أو تابعة للجانب الآخر. وقد كانت أخطر لحظات الحرب الباردة عندما كانت تُنتَهَك هذه "القواعد" أو الاقتراب كثيراً من انتهاكها.

إن قواعد الطريق لها نفس الضرورة في الحقبة المعاصرة. ولكن المطلوب ليس مجرّد تفاهمات "سلبية" بين القوى الكبرى للحدّ من التنافس، بل المطلوب التزامات "إيجابية" حول كيفية العمل معاً لمواجهة التحديات الضاغطة. والتحدّي لا يتمثّل في مجرّد إقامة مجتمعٍ دوليٍّ مع قيودٍ مقبولةٍ بصورة مشتركة، بل يتمثّل في تكوين تحالفاتٍ ومواقف تشجّع أهدافاً معينة تنشدها الولايات المتحدة و يحتضنها الآخرون.

إن مجالات التعاون المحتمل تشمل ما ينبغي عمله إزاء الحكومات التي إما ترتكب جريمة القتل الجماعي ضدّ مواطنيها أو أنها ضعيفةٌ إلى حدّ أنها غير قادرةٍ على منع حدوث المجازر.ثمة تحدٍّ آخر هو كيفيّة منع حدوث (أو إنعاش) الدول العاجزة. ثم إن هنالك مسألة الطريقة الفُضلى لتشجيع قيام مجتمعاتٍ منفتحة وأسواقٍ منفتحة وتخفيض الفقر، والمرض، والانبعاثات التي تُسهمُ في تغيير المناخ العالمي. وهنالك أيضاً حاجةٌ للتعاون ضدّ الإرهاب، من ضمنها وضع قواعد لمنع الدول من دعم الإرهاب. كذلك هنالك أمرٌ بالغ الأهمية، نعني به أنه من الجوهري أن تعمل دول هذا الزمان معاً من أجل إبطاءِ والأفضل إيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

يدلّ التاريخ كما تدلّ النظريّة الواقعيّة إلى أن حديثاً من هذا القبيل عن التعاون الدولي المستدام ليس واقعيّاً، إذ أنه مسألة وقتٍ فقط قبل أن تتحدّى إحدى الدول الكُبرى (على الأرجح الصين أو أوروبا التي تزداد توحداً واقتراباً من أميركا) المكانة الأولى لأميركا[15]. لكن هذا ليس بأي حال من الأحوال الأمر الذي لا بدّ منه. فالبلدان تميلُ إلى تحدّي الأمر الواقع عندما ترى أنه لا يتجانس مع أمانيّها الوطنية وأن تحدّيه يصيب هذا الواقع في مواطن الضعف. إن هدف السياسة الخارجية الأميركية يجب أن يكون إقناع الآخرين بالعملِ مع الولايات المتحدة وإقناعهم أيضاً بأنه ليس من الحكمة العمل ضدّ الولايات المتحدة نظراً لقوتها، ولا ضرورة للعمل ضدها نظراً لنيّاتها.

إن إدارة جورج دبليو بوش تحقق نصف الصواب عندما تصل إلى هذه النقطة. فهي أكّدت أهمية الحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة الأمر الذي يثبط التحدّيات. "ينبغي للولايات المتحدة أن تُحافظَ بل إنها ستحافظ على قدرتها لإلحاق الهزيمة بأية محاولةٍ من جانب عدوٍّ-سواء أكان العدو دولةً أو فاعلاً ليس دولة-لفرضِ إرادته على الولايات المتحدة، وعلى حلفائنا أو أصدقائنا.. وستكون قواتُنا قويةً بما فيه الكفاية لثني خصومنا المحتملين عن متابعة بناء قوةٍ عسكرية على أمل التفوق على، أو التعادل مع الولايات المتحدة"[16].

بيد أنّ هذه المقاربة لها حدودٌ. فالولايات المتحدة ليست في وضعٍ يمكنها من الحيلولة دون نشوء قوىً أُخرى. فصعود وانحدار الدول لهما علاقة كبيرة بالأمور الديموغرافية، والثقافة، والموارد الطبيعية، والأنظمة التعليمية، والسياسة الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والفرص أمام الأفراد، والأُطُر القانونية-وهذه كلُّها أمورٌ عصيّةٌ إلى حدٍّ كبير على السيطرة الخارجية. ولنعرض الأمر بأسلوبٍ آخر، فليس هناك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله لتمنع نهوض الصين أو روسيا أو الهند أو أوروبا-وهذا ما عجزت عنه أوروبا إذ لم تتمكّن من الحيلولة دون نهوض الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين. إن أية محاولة من جانب الولايات المتحدة لإحباط نهوض بلدٍ آخر ستكون ضمانةً لاكتساب عداوة حكومة ذلك البلد ولن تكون هذه المحاولة قادرةً

على ضمان عدم قيام حكومة البلد الآخر بالعمل ضدّ الجهود الأميركية في سائر أنحاء العالم.

و يجب ألاّ تكون الولايات المتحدة راغبةً في إعاقة نشوء بلدانٍ قوية، بل على العكس، فالولايات المتحدة بحاجة أن تكون البلدان الأُخرى قويةً إذا ما كانت راغبةً في أن يكون لها شركاء هي بحاجةٍ إليهم لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة. فالمسألة بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية ليست أن تكون أو لا تكون الصين قوية، بل المسألة هي كيف تستخدم الصين قوتها المتزايدة. هذا الأمر نفسه ينطبق على الهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وغيرها. ينبغي للولايات المتحدة أن تشجّع قيام أوروبا أقوى وأمتن وحدةً، إذ أن أوروبا من هذا القبيل تملك إمكانية أو تكون شريكاً ثميناً للولايات المتحدة في معالجة التحديات العالمية. وعلى الولايات المتحدة أن تحبّذ "التطبيع" التدريجي للسياسة الخارجية اليابانية، فلن تتمكن اليابان من لعب دورٍ هام يُسهِم في استقرار آسيا ويُساعِد مجتمعاتٍ مزقتها الحرب، إلاّ إذا نفضت عن كاهلها العديد من القيود المفروضة عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

مع ذلك، لا يكفي أن تثبّط الولايات المتحدة حدوث تنافس أو نزاعٍ بين الدول الكُبرى. فالسياسة الخارجية الأميركية بحاجةٍ إلى تشجيع التعاون. وحتى إذا اختارت بلدانٌ أُخرى عدم تحدي الولايات المتحدة بصورة مباشرة، فإنها قد تختار أن تقف على

الحِياد، وعدم التعاون في المستقبل القريب سيكون أكثر تكراراً وسيكون بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية مشكلةً أكبر من مشكلة المعارضة المباشرة. إن تداعيات عدم التعاون وهي مكلفةٌ وضارة نراها الآن في عراق ما بعد الحرب: فعلى مدى أكثر من عامين أبدت حكوماتٌ قليلة فقط استعداداً لإرسال جنودٍ أو موارد لمساعدة قادة العراق الجدد وشعب العراق على استعادة عافيتهم بعد عقودٍ من الاستبداد ومن الحرب الأخيرة وما ترتب عليها من الفوضى. إن هذا النوع من المقاومة السلبية من جانب قوىً كبرى أُخرى للسياسات الأمريكية في الخارج، من شأنه مع مرور الزمن أن يستنزف موارد الولايات المتحدة أو أن يؤدي إلى عملٍ دولي أقلّ فاعلية ضدّ التحديات المعاصرة أو أن يؤدي إلى كِلا الأمرين. في هذه الحالة سيكون الجميع أسوأ حالاً.

ونتيجةً لذلك، يجب ألاّ يكون هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاكتفاء بالمحافظة على عالمٍ يحدّد معالمه التفوق العسكري الأميركي. بالأحرى، يجب أن تكون أولوية السياسة الخارجية الأميركية دمج دولٍ أُخرى في الجهود التي ترعاها أو تدعمها الولايات المتحدة من أجل التعامل مع تحديات العولمة. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال الموافقة وليس الإكراه. ولقد كان هنري كيسنجر مصيباً في كلامه عندما قال "القوة الأميركية إحدى حقائق الحياة، أما فن الدبلوماسية فهو ترجمة القوةِ إلى إجماع"[17].

والموافقة، بدورها، تفترض مسبقاً وجهة نظرٍ مشتركة في ما يشكّل السلوك الشرعي. ولذلك، يجب أن تهدف السياسة الخارجية الأميركية إلى تشجيع تعريفٍ مشترك للشرعية بين القوى الكبرى وغيرها، تعريفٍ يعكس وجهة نظرٍ مشتركة لأهداف ووسائل العلاقات الدولية. وأمام خلفيةٍ مشتركة من هذا القبيل، سيكون بالإمكان دمج بلدانٍ ومنظمات أُخرى في ترتيباتٍ يمكنها أن تحافظ على عالمٍ يتكافأ مع مصالح الولايات المتحدة وقيمها-وهي مصالحٌ وقيم ليست في أي حال أميركية بالمعنى الضيّق أو تنفرد بها أميركا. إن دمج شركاء جدد في جهود الولايات المتحدة على صعيد العالم سوف يساعد الولايات المتحدة في التعامل مع التحديات التقليدية المتمثلة في المحافظة على السلام في مناطق يسودها الانقسام وحماية سكانها المعرضين للخطر إضافةً إلى مواجهة تهديداتٍ عابرة للأمم من نوع الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أن ذلك سيساعد أيضاً في أن ينضم الى العالم المعاصر بلايين البشر الذين يعيشون في عشرات البلدان وحرموا إلى حدّ كبير من الانتفاع من فوائد الأسواق المفتوحة والأنظمة السياسية، وهذا تطوّر من شأنه أن يكون جيداً بذاته ولذاته وذلك لأسبابٍ إنسانية، ولكنه تطوّرٌ من المحتمل أن تكون له مكاسب اقتصادية واستراتيجية مرغوبٌ فيها.

"الدمج" كلمة تنقل إلى الذهن صوراً معينة، في الأغلب صوراً ترتبط بالجهود الرامية إلى إيجاد مجتمعٍ لا تتحدّد فيه حقوق

الفرد أو حصوله على الخدمات على أساس العِرق أو الدين. بيد أن هذه الكلمة، بمعناها الأوسع تنطوي على جمع وتوحيد الأجزاء في كلٍ أكبر.

إن سياسةً خارجية أميركية أساسها عقيدة الدمج ستكون لها ثلاثة أبعاد. أولاً، إنها ستهدف إلى إيجاد علاقةٍ تعاونية بين القوى الكبرى في العالم – نسميها تفاهم القرن الواحد والعشرين ?مبنيةٌ على التزامٍ مشترك بتشجيع مبادئ ونتائج معينة. ثانياً، إنها ستسعى إلى ترجمة هذا الالتزام إلى ترتيباتٍ وأعمالٍ فعّالة. ثالثاً إنها ستعمل لضمّ بلدانٍ ومنظماتٍ وشعوبٍ أُخرى بحيث يتمتعون بفوائد الأمن بمعناه الطبيعي، والفرص الاقتصادية، والحرية السياسية. وسيكون الهدف إيجادَ عالمٍ أكثر توحداً بمعنى دمج (انخراط) أكبر عددٍ ممكن من الحكومات والمنظمات والمجتمعات، وبمعنى تحقيق قيام أسرة دولية أكثر اندماجاً (تعاوناً) وذلك من أجل مواجهةٍ أفضل لتحديات مركزية في الحقبة الحديثة.

والتوحّد هو الخلف الطبيعي للإحتواء، الذي كان البنية الضرورية والصحيحة للسياسة الرامية إلى احتواء الحرب الباردة – وهذا بحسب الصيغة التي وضعها جورج كينان، "التزامٌ بالرّد على الاتحاد السوفييتي إذا ما تطاول على مصالح عالمٍ مسالمٍ ومستقر" – وهذه البنية السياسية كانت ترفض ضمناً وبصورةٍ صحيحة بديلين خطيرين هما: استرضاء التهديد السوفييتي والشيوعي من جهة، وهذا شيء كان من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف الأمن والحرية

والرخاء في سائر أنحاء العالم، أما البديل الثاني فهو المجابهة المباشرة مع الجانب الآخر وهو شيء كان من شأنه أن يكون بالغ الخطر في عصرٍ نوويٍّ[18].

إن الاحتواء الذي دام نحو أربعة عقودٍ من التحدي السوفييتي ما كان يمكن أن يستمر ناجحاً بحدّ ذاته. إن ما تدعو إليه الحاجة نتيجةً لذلك هو عقيدة في السياسة الخارجية لما بعد التاسع من نوفمبر (9 نوفمبر، 1989، تاريخ انهيار جدار برلين، الذي كان علامة انتهاء الحرب الباردة) ولعالم ما بعد 11 سبتمبر. إن عقيدةً ذات علاقةٍ بهذه الحقبة من شأنها أن تسعى إلى ضمّ الآخرين إليها وليس إلى استبعادهم. وهذا مبدأٌ نستهدي به ونحتاج إليه، ولا يمكن الشك في ذلك. ووجود إطارٍ فكريٍّ يقدّم لصانعي السياسة بوصلة تهديهم إلى تحديد الأولويات، وتساعد بالتالي في صنع قراراتٍ لها تأثيرٌ طويل الأجل على الاستثمارات التي تشمل القوات العسكرية، وبرامج المساعدات، والأصول المخابراتية الدبلوماسية. كما أنها عقيدةٌ تساعد في إعداد الرأي العام لما قد يكون مطلوباً - وتوجهُ إشاراتٍ إلى حكوماتٍ، وجامعاتٍ وأفرادٍ آخرين (أصدقاء وخصوم على حدٍّ سواء) حول ما يَجهدُ البلد لنيلهِ أو منعه في العالم.

ما من رئاسةٍ أميركية من الرئاسات الثلاث التي أعقبت الحرب الباردة نجحت في الكشف عن سياسةٍ خارجية شاملة أو عقيدةٍ خاصةٍ بالأمن القومي. فإدارة بوش الأولى تحدثت عن "نظامٍ

عالميٍّ جديد ولكنها لم تقدّم أبداً تعريفاً لفحواهُ. وإدارة كلينتون تحدثت عن توسيع دائرة الديمقراطيات ولكنها عجزت إطلاقا عن وضع هذا المشروع في صُلبِ سياسةٍ خارجية متماسكة. والمحاولات التي جرت لكي تنسب إلى ولاية جورج دبليو بوش الأولى "عقيدة بوش" كانت قاصرة،لأنه كانت هناك سياسة متماثلة أقل مقابل مزيجٍ يدعو إلى مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، والضربات الوقائية، وأحادية القطب[19].

تتوفرُ في حقبتنا الفرصة لكي تصبح حقبة توحدٍ عالميٍّ أصيل. والتوحد، أكثر من أي بديل آخر، يوفر لنا رداً متماسكاً على العالمية وعلى التهديدات عابرة الأمم التي تشكّلُ تعريفاً لتحديات هذه الحقبة. ولذلك فإن إحادية القطب أستُبعِدَت كعقيدةٍ للأمن القومي. فما من بلدٍ واحدٍ، مهما كان قوياً، يستطيع أن يتعاطى بنجاحٍ بمفرده مع التحديات عابرة الأمم. إن محاولةً من هذا القبيل مصيرها الفشل. وستكون لها أيضاً نتيجتان عكسيتان. إذ أنها ستهدم الأُسس الاقتصادية (وربما السياسية والعسكرية) لقوة الولايات المتحدة، هذه اللأسس المسؤولة جزئياً عن الفرصة المُتاحة الآن[20].

لا شيء من هذا يجوز تفسيره بأنه حجةٌ ضدّ القيادة الأميركية. ولكن القيادة تعني ضمناً وجود تابعين. والأُحادية هي هذا بالضبط: أي العمل بإنفراد. إن معظم مشاكل هذا الزمن الملحة لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها أن تتغلّب عليها، إذا

أخذنا في الاعتبار طبيعة المشاكل بحدّ ذاتها والحدود الواقعية للقوة الأميركية. ولنقدّم مثالاً واحداً فقط، فأدوات السياسة الخارجية الرئيسة كالعقوبات سيكون لها تأثيرٌ قليل ما لم ينضم شركاء محتملون آخرون لحكومةٍ مستهدفة، إلى الولايات المتحدة في سياسة العزل.

إن إدارة جورج دبليو بوش مغرمة بترديد القول ?ن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى إذنٍ من الأمم المتحدة أو من أيِّ جهةٍ أُخرى لكي تتصرّف[21]. هذا صحيح. فما من بلدٍ وبالتأكيد ما من قوةٍ عُظمى ستسمح أو يجب أن تسمح لنفسها أن تكون فاقدةً القدرة إلى هذا الحدّ. ولكن هذا لا ينفي بأي شكلٍ أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحقق ما تسعى إليه في العالم إذا كانت الدول الأخرى تتعامل معها وكأنها معارضةً لها أو إذا كانت لا تتعاون معها بالمرّة. في النهاية الولايات المتحدة تحتاج فعلاً إلى إذنٍ من العالم لكي تتصرّف ولكنها تحتاج إلى دعمٍ عالمي لكي تنجح.

والانعزال ليس البديل الأفضل. فما من بلد يستطيع التهرب من عواقب العولمة. ولا يعني ذلك ببساطة عدم وجود مكان للاختباء فيه ولا يمكننا أن نتوقع من العالم أن يصنف نفسه بدون قيادة، والقيادة شيء لا يقدر عليه في هذا الوقت بالذات سوى الولايات المتحدة. وخلافا لنموذج آدم سميث الاقتصادي، ليست هناك يد خفية تضمن أن يعمل الجميع لما هو الأفضل في ساحة السوق الجغرافية السياسية.

مكافحة الإرهاب وحدها لا تشكل بالنسبة للولايات المتحدة طموحا كافيا في السياسة الخارجية، لانه طموح ضيق الى أبعد حد في مداه، ولا يوفر أي دليل للتعامل مع أكثرية الفرص والتحديات التي تطرحها العولمة والعلاقات الدولية. علاوة على ذلك، فان أضمن أسلوب لمواجهة تهديد الارهاب هو التوحد. ذلك أنه لا سبيل لنجاح الولايات المتحدة إلا بضم بلدان أخرى الى الكفاح ضد الارهاب الموجود منه والمحتمل.

نشر الديمقراطية في العالم نجم هادٍ آخر للسياسة الخارجية، يبدو أنه المقاربة الأفضل في ولاية جورج دبلو بوش الثانية. لقد قال الرئيس بوش في خطاب تنصيبه الثاني "إن مصالح أمريكا الحيوية وأعمق معتقداتنا واحدة الآن. ولذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي سياسة السعي لنمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية لدى كل أمة وثقافة، كما أن هذه السياسة ترمي إلى دعم هذا النموبحيث بكون الهدف النهائي إنهاء الاستبداد في عالمنا... ونحن سوف نشجع الاصلاح في الحكومات الأخرى عن طريق إيضاح أن النجاح في علاقاتنا معها سيتطلب معاملة كريمة لشعوب تلك الحكومات. ان ايمان أمريكا بالكرامة البشرية سيكون الموجه لسياساتنا."

بيد أنه ليس من المرغوب فيه أو العملي أن نجعل من نشر الديمقراطية عقيدة للسياسة الخارجية. فالعديد من التهديدات الضاغطة التي تجعل أرواح الملايين معلقة في الميزان -بدءاً من التعامل مع إرهابيي هذا الزمن والتعامل مع قدرات إيران وكوريا

الشمالية النووية وانتهاءً بالحماية التجارية والإبادة الجماعية للبشر -لن تجد لها حلا بمجرد انبثاق الديمقراطية. والإبادة الجماعية للبشر- لن تجد لها حلا بمجرد انبثاق الديمقراطية. إن نشر الديمقراطية هو ويجب أن يكون أحد أهداف السياسة الخارجية، ولكن لا يمكن أن يكون الهدف الوحيد أو الهدف الأعلى. فعندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع روسيا أو الصين، لا بد أن تكون مصالح الأمن القومي بصورة طبيعية لها الأسبقية على الاهتمام بكيفية اختيار هذين البلدين طريقة الحكم فيهما. ثم إن حقيقة كون نشر الديمقراطية يمكن أن يكون صعبا ومكلفا تؤدي الى خفض جاذبيتها كبوصلة للسياسة الخارجية[22].

يمكن أن يكون التوحد صلبا، وأن يحول الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة لاعطاء شكل للحقبة التالية من التاريخ. ان هذه نظرة تفاؤلية ولكنها في التخيل أكثر تواضعا، على سبيل المثال، من أن يكتب أحد الأشخاص ابان الحرب العالمية الثانية عن أوروبة التي تشكل فيها الصداقة الفرنسية الألمانية حجر الزاوية، أو أن يكتب أحدهم في عام 1951 (السنة التي ولدت فيها) عن عالم ما بعد الحرب الباردة وما بعد الاتحاد السوفييتي حيث تكون الأسواق والنظم الديمقراطية هي القاعدة وليست الاستثناء في العالم. والعالم الموحد يمكن، يتوجيه أمريكي، أن يصبح واقعا قابلا للتحقيق.

قد يرى البعض خطرا في أن يبرهن التوحيد أنه جامح في النجاح: بعد مدة طويلة من الهدوء الدولي قد يحدث أن تتحول الصين كدولة أقوى كثيرا أو تتحول أوروبا الى العمل ضد الولايات المتحدة. يحمل بعض المحللين هذا الخطر محمل الجد: "إن للولايات المتحدة مصلحة في أن ترى النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ بقدر كبير في الأعوام المقبلة. فالصين الغنية لن تكون قوة أمر واقع (ستاتو كو) بل دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الاقليمية"[23]. مرة أخرى نقول مع ذلك إن استراتيجية التوحيد تعطي طمأنينة. في صلب هذه الاستراتيجية الطموح الى إعطاء القوى الأخرى مكسبا كبيرا في المحافظة على النظام؟واقعيا في التعاون معها وجعلها أعمدة في المجتمع الدولي؟بحيث تصل الى حد أن ترى أن من مصلحتها الخاصة مواصلة العمل مع الولايات المتحدة وأن خصومتها مع الولايات المتحدة تلحق الضرر بالمصالح الخاصة لهذه الدول. ومن المحتمل تماما أن نواجه على الطريق قوة كبرى تخريبية اذا لم نتابع فكرة التوحيد.

هذا الأمر لن يكون سهلا على الدوام ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار مستوى العداء لأمريكا الموجود حاليا. بيد أنه من الخطأ أن ننظر الى مشاعر هذا الزمن وكأنها تمثل ما يمكن وصفه بأنه خيار استراتيجي من جانب الحكومات لمقاومة جهود الولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم. ومع أن بعض الشعور العدائي للولايات المتحدة يمكن أن يعزى الى استياء طبيعي من بلد أقوى،

فان مجمل شعور العداء لأمريكا ناشىء من عدم الموافقة على سياسات معينة تنفذها الولايات المتحدة، ولا سيما الحرب في العراق، والقضية الفلسطينية، والمفهوم السائد في أوساط عديدة بأن مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل لا تقبل النقد، ورفض الولايات المتحدة اتفاقات دولية كثيرة. إن أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية ولهجتها خلال ولاية جورج دبليو بوش الأولى كان لهما تأثير أيضا. ولكن الكثير من العداء لأمريكا حاليا ليس بالضرورة أن يكون هيكليا أو دائما. وإنه لأمر جوهري تعديل السياسات وكيفية الترويج لها. والعداء لأمريكا يزيد من صعوبة أن تجد الولايات المتحدة شركاء نافعين وأحيانا ضروريين. أسوأ من ذلك هو المفهوم الذي نشأ مع مرور الزمن بأنه ليس لدى الأمريكيين احترام لائق لآراء البشرية الأمر الذي من شأنه ان يوصل الى السلطة أفرادا وحكومات في سائر أنحاء العالم يرون في الولايات المتحدة تهديدا لا بد من مجابهته.

إن الفترة الراهنة ليست المرة الأولى التي تخرج فيها الولايات المتحدة من حرب كبرى متمتعة بصفة قوة كبرى وبفرصة جعل العالم أكثر أمنا، ورخاءً، وبصورة عامة، أفضل مما كان.[24] بعد الحرب العالمية الأولى كان بإمكان الولايات المتحدة (وكل من فرنسا وبرطانيا العظمى) بل كان ينبغي لها أن تفعل أكثر مما فعلت للحيلولة دون نشوء القوة الألمانية التي ما لبثت خلال عقدين من السنين أن اشعلت الحرب العالمية الثانية. ان السياسة الخارجية

التي تفعل أقل القليل يمكن أن تكون خطرة باعتبار أنها تهدف الى القيام بعمل زائد عن الحد.

أكثر من ذلك أن الفترة الحالية تشبه الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. آنذاك، كما الآن، خرجت الولايات المتحدة من سنوات من الكفاح الكثيف باعتبارها أقوى بلد في العالم. آنذاك، كما الآن خرجت الولايات المتحد منتصرة من كفاح لتواجه كفاحا آخر. آنذاك، كما الآن، كانت الولايات المتحدة بحاجة الى شركاء لمواجهة مجموعة جديدة من التحديات التي انتصبت أمامها. وهي فعلت ذلك بعد الحرب العاليمة الثانية بأسلوب غير عادي. ولسبب وجيه وضع دين اتشيسون، وزير خارجية الرئيس هاري ترومان، عنوانا لمذكراته هو "كنت حاضرا عند الخلق". والواقع أنه كان زمنا إبداعيا، أدى إلى نشوء الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (ما يرمز إليها بحروف GATT وهي المقدمة لقيام منظمة التجارة العالمية التي يرمز إليها بحروف WTo) إضافة إلى نظريات وسياسات الردع النووي، وفي الولايات المتحدة نظام مجلس الامن القومي وهيئة مخابرات حديثة.

السؤال الواضح هو هل ستبرهن الولايات المتحدة أنها الآن مبدعة بنفس القدر. هذا زمن لتفكير جديد: حول السيادة، وحول كيفية النظر الى قوة أخرى كبيرة، وحول مقاصد السياسة

الخارجية. انه أيضا زمن لبرامج وترتيبات جديدة: بالتعامل مع الارهاب بصورة أفضل، وللحد من انتشار الأسلحة النووية، ولخفض عدد الأشخاص الأبرياء في العالم الذين يواجهون خطر النزاعات الداخلية والمرض، ولمساعدة العالم العربي على تحديث مجتمعاته بحيث لا تعود تنتج شبابا وشابات تواقين جدا لأن يموتوا بدل أن يحيوا في سبيل قضاياهم.

كل ما تقدم يعيدنا إلى الحجة الأساسية التي بني عليها هذا الكتاب، وأعني الفرصة. والسؤال هو ما الذي سيصنع الأمريكيون وغيرهم من هذه اللحظة. حتى الآن جرى تبديد الزمن والموارد والإمكانيات. ثمة ضرورة عاجلة لسياسة خارجية مختلفة أساسها تشجيع توحيد العالم اذ لا تزال الفرصة متاحة للقيام بذلك.